الخاتمة

من خلال مما سبق وانطلاقا من دراستنا لدور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية، اتضح لنا أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مصممة ليتم تطبيقها على البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسات العمومية، حيث تسمح بالقراءة الصحيحة لمالية الدولة وتساهم في التقليل من غموض الأرقام التي تقدمها الحكومات في معرض حديثها عن ميزانية الدولة، كما تساهم في تحديد مواطن تبديد المال العام سواء من حيث التهاون في تحصيل مستحقات الدولة أو الغلو في نفقاتها، ومع تطور وظائف الدولة أصبحت النفقات العمومية تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة للمجتمع.

لذا وجب إقامة أجهزة رقابية تتأقلم مع الآليات والأنظمة الحديثة للحفاظ على المال العام والقضاء على الآثار السلبية التي يتسبب فيها سوء التسيير والتنظيم وتبديد المال العام وذلك بتهيئة هياكل خاصة للرقابة المالية على النفقات العمومية تقوم بمراقبة عملية تنفيذ النفقة العمومية في جميع مراحلها حتى تضمن الاستخدام الأمثل لها. لكن بالرغم من وجود كافة أجهزة الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العمومية لايزال هناك نقص في تأدية هذه الوظيفة، وللحد من هذا النقص يجب العمل على تطوير وإصلاح نظام المحاسبة العمومية لمواكبة التطورات، وذلك بإعداد مشروع مخطط محاسبي دولي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

اختبار صحة الفرضيات: من خلال دراسة الإطار النظري والعملي للدراسة، تمكننا من اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات الدراسة كما يلي:

• تمكننا من اختبار الفرضية الأولى من إثبات صحتها حيث ان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين المعلومات التي تنتجها القوائم المالية بهدف تقييم الأداء والمساءلة واتخاذ القرارات.

• أما الفرضية الثانية فقد تم إثبات صحتها من خلال، أن الهدف من الرقابة المالية على النفقات العمومية هو الاستعمال الأمثل والعقلاني للاعتمادات الممنوحة وذلك بإتباع القوانين والأسس والتنظيمات المعمول بها من طرف الهيئات المختصة بالرقابة.

• أما الفرضية الثالثة فقد تم إثبات صحتها من خلال أن الرقابة المالية على النفقات العمومية في المؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور سعدان تتم من قبل الهيئات المتخصصة وهم الآمر بالصرف والمراقب المالي الذي تتم رقابته قبل عملية التنفيذ والمحاسب العمومي الذي تكون رقابته أثناء تنفيذ النفقة، والرقابة البعدية التي هي من اختصاص مجلس المحاسبة.

• أما الفرضية الرابعة فقد اتضح لنا من خلالها انه لا يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالمؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور سعدان وذلك يعود لعدم جاهزية البيئة الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلا بعد إجراء تعديلات على نظام المحاسبة العمومية المعمول به، وذلك من اجل مواكبة التطورات الحاصلة وتحسين عملية الرقابة على المال العام وتحقيق الشفافية.

النتائج المتوصل إليها: على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

• تقدم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أفضل الممارسات المحاسبية المتفق عليها دوليا لتصميم نظام محاسبي يسمح بعرض قوائم مالية حكومية ذات مصداقية، تحقق الشفافية في تسيير الموارد العمومية وترقى بجودة الإبلاغ المالي الحكومي من الرقابة إلى تقديم أدوات المساءلة عن الأداء وتقييم نتائج نشاط الوحدات الحكومية،مما يسمح لهل بتلبية حاجيات فئات مستخدمي البيانات المالية.

• الهدف الأساسي من الرقابة المالية هو الاستعمال السليم والعقلاني للاعتمادات الممنوحة وذلك باتباع القواعد القانونية والتنظيمية وكذلك المحافظة على المال العام من التبذير والعمل على ضرورة تحقيق النفقة لغايتها المرجوة، وكشف الأخطاء المرتكبة عند تنفيذ النفقات من طرف المكلفين ومعاقبتهم.

• إن الانتقال إلى نظام محاسبة عمومية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعتبر من متطلبات تحسين الشفافية والرقابة من اجل المساءلة على التصرف بالمال العام.

• عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خاصة بعد تجميد مشروع المخطط المحاسبي الدولي.

• يعتبر إصلاح الإطار التشريعي والقانوني للمحاسبة العمومية وتخفيف مركزية السلطة وتكوين العنصر البشري وتبني المعايير المحاسبية الدولية أهم متطلبات الأساسية لإصلاح نظام المحاسبة العمومية.

التوصيات و المقترحات: بعد النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

• العمل بجدية على تطبيق الآليات الحديثة في العمل المحاسبي داخل الوحدات الحكومية حتى يمكن من تقييم الوضعية المالية للدولة من اجل المساءلة وتقييم الأداء.

• تفعيل أساليب المساءلة والرقابة على المال العام مما ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

• العمل على تطوير وإصلاح نظام المحاسبة العمومية لمواكبة التطورات المحاسبية الدولية، وذلك من خلال تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في المؤسسات العمومية الجزائرية للتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

• العمل على تأهيل وتدريب العاملين في مجال المحاسبة العمومية لقبول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

• العمل على تخفيف مركزية السلطة في المؤسسات العمومية الجزائرية خاصة مع تطور وتشعب الأنشطة الحكومية.

• العمل على إصدار قوانين من شانها أن تهيئ بيئة مناسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وحد الثغرات التي يعاني منها النظام الحالي، للحد من الفساد المالي والإداري في القطاع العام، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المطبقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

آفاق البحث:

بعد تحليلنا لموضوع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والدور الذي تلعبه في الرقابة على النفقات العمومية، و إلمامنا بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع ،إلا و انه في اعتقادنا لا تزال هناك بعض النقاط تعتبر غامضة، و يمكن أن تعالج في بحوث جديدة ،حيث تبقى الآفاق مفتوحة إلى:

• المعايير المحاسبية الدولية العمومية وأهميتها في تفعيل الأداء المالي الحكومي.

• اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحسين جودة مخرجات نظام المحاسبة العمومية.

• أهمية المعايير الدولية للمحاسبة العمومية في التقليل من الفساد المالي للدولة.